

يساور منظمة العفو الدولية قلق شديد إزاء الأنباء الجديرة بالثقة التي تحدثت عن الاعتقال التعسفي لثمانية من أقرباء أصلان مسخادوف من جانب القوات الشيشانية الموالية لروسيا في ديسمبر/كانون الأول OMMQ وعدم مشاهدتهم منذ ذلك الحين. ووفقاً لمركز مموبريال لحقوق الإنسان وغيره من المنظمات العاملة في المنطقة، فإن ما يسمى بقديروفيتشي، القوات المسلحة الخاضعة لإمرة رمضان قديروف النائب الأول لرئيس وزراء الشيشان، تتحمل مسؤولية حوادث "الاختفاء".

وبحسب الأنباء، يُحتجز الأقرباء الثمانية في مرفق اعتقال غير قانوني في تسيننروي بمقاطعة كورنشالوفسكي الواقعة في شرق الشيشان خاضع كما ورد لسيطرة رمضان قديروف. بيد أن المسؤولين في الشيشان نفوا أنهم اعتقلوا الأشخاص الثمانية.

ووفقاً لشهود العيان الذين أجرت منظمة مموبريال مقابلات معهم، ورد أن خمسة أقرباء قُبض عليهم في أماكن مختلفة واقتيدوا مساء P ديسمبر/كانون الأول OMMQ. وهم: بوتشو علييفا عبد القادروف (ST عاماً)، شقيقة أصلان مسخادوف؛ ولينشا علييفيتش مسخادوف (SU عاماً) شقيق أصلان مسخادوف؛ وليما علييفيتش مسخادوف (RR عاماً) شقيق أصلان مسخادوف؛ وإخوان فاخايفيتش محمودف (PR عاماً)، ابن شقيق/شقيقة أصلان مسخادوف؛ وآدم عبد الكريموفيتش راشيف (RQ عاماً)، ذكر يمت بقرابة بعيدة لأصلان مسخادوف.

وبحسب ما ورد تم اعتقال ثلاثة أشخاص آخرين في OU ديسمبر/كانون الأول. وهم: خديجة فاخايفا ساتويفا (QM عاماً) ابنة شقيق/شقيقة أصلان مسخادوف، وزوجها عثمان رمضانوفيتش ساتويف (QT عاماً) ومولادي عبد القادروف (PR عاماً) زوج شقيقة زوجة أصلان مسخادوف.

وزعم الشهود على الاعتقالات أن ما يسمى بقديروفيتشي تتحمل مسؤولية الاعتقالات وأنه خلال عمليتي اعتقال منها، لبوتشو علييفا عبد القادروفنا وإخوان فاخايفيتش محمودف، ورد أن الرجال المسلحين صرحوا بأنهم ينفذون الأوامر الشخصية لرمضان قديروف. وبحسب ما ورد جرت الاعتقالات مساء P وOU ديسمبر/كانون الأول، حيث كان الرجال المسلحون ينتقلون في قوافل كبيرة من السيارات (وصل عددها إلى NO سيارة في بعض الحالات).

ويحظر القانون الروسي والدولي الاعتقال التعسفي وحوادث "الاختفاء".

ويتضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مجموعة من الحقوق التي يترتب على روسيا الاتحادية التقيد بها بوصفها طرفاً في العهد المذكور. وهي تشمل الحق في الحياة، المادة (N)S؛ والحق في الحرية وأمن الشخص، المادة V؛ والحق في عدم التعرض للتعذيب أو للعقوبة القاسية أو للإنسانية أو المهينة، المادة T؛ والحق في محاكمة عادلة وعلنية، المادة NQ. وتلزم المادة O الدول الأطراف بإجراء تحقيقات في جميع أنباء انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم تعويض إلى الضحايا أو أقربائهم.

كذلك تتضمن الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية هذه الحقوق: الحق في الحياة، المادة O؛ والحق في الحرية وأمن الشخص، المادة R؛ والحق في عدم التعرض للتعذيب أو العقوبة القاسية أو للإنسانية أو المهينة، المادة P؛ والحق في محاكمة عادلة وعلنية، المادة S، والحق في التعويض على انتهاكات حقوق الإنسان، المادة NP.

واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري بدون تصويت في ديسمبر/كانون الأول NVVO "بوصفه مجموعة مبادئ لجميع الدول" (الديباجة). وتتحمل روسيا مسؤولية التقيد بنصوصه. وينص في ديباجته على أن الجمعية العامة ترى "أن الاختفاء القسري يقوض أعظم القيم رسوخاً في أي مجتمع ملتزم باحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية... وإن ممارسة هذه الأفعال على نحو منتظم يعتبر بمثابة جريمة ضد الإنسانية".

وتحث منظمة العفو الدولية السلطات على إجراء تحقيق لمعرفة مكان وجود الأقرباء الثمانية الذين ورد أنهم اعتقلوا يومي P وOU ديسمبر/كانون الأول، وعلى إجراء تحقيق رسمي كامل وشامل ومستقل فوراً في المزاعم التي أشارت إلى أن الرجال الذين خطفهم هم أعضاء في قوات الأمن الخاضعة لإمرة رمضان قديروف النائب الأول لرئيس الوزراء. وإذا تبين أن الأقرباء موجودون في حجز قوات الأمن، فينبغي إطلاق سراحهم فوراً إلا إذا كانت ستوجه إليهم تهمة بارتكاب جرم جنائي معروف في محكمة قضائية، بما يتماشى مع الواجبات المترتبة على روسيا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي تقديم أي شخص مسؤول عن عمليات "الاختفاء" إلى العدالة وفقاً للمعايير الدولية.

الخلفية

بدأ القتال في الشيشان في العام NVVQ، عندما تحركت القوات الاتحادية الروسية لسحق الحركة الاستقلالية التي ظهرت منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. وانتهى النزاع الأول في العام NVVS وانتُخب أصلان مسخادوف الذي كان رئيس أركان قوات المتمردين الشيشان خلال النزاع رئيساً للشيشان في العام NVVT. بيد أنه في أواخر العام NVVV هاجمت القوات الاتحادية الروسية المنطقة مرة أخرى في أعقاب سلسلة الانفجارات التي وقعت في موسكو ومدنيتين روسيتين أخريين، والتي ألقت السلطات الروسية باللائمة عنها على مجموعات انفصالية إسلامية في الشيشان. وشكّلت إدارة موالية لموسكو في الشيشان طعنات في شرعيتها قوات المعارضة الشيشانية التي يظل البعض منها موالياً لأصلان

ورغم المزاعم المتكررة التي صدرت عن المسؤولين الروس والشيشان المواليين لموسكو حول عودة الوضع إلى "طبيعته"، لا تلوح في الأفق أية نهاية للنزاع نفسه أو لما يصاحبه من انتهاكات واسعة النطاق ومستمرة لحقوق الإنسان لم يتم معاقبة أحد على معظمها. وهي تشمل التعذيب، بما فيه الاغتصاب وعمليات القتل وحوادث "الاختفاء" التي ترتكبها القوات الروسية ضد المدنيين في الشيشان. كذلك يتحمل المقاتلون المتمردون المسؤولية عن ارتكاب انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان.